**مقدمة**

إن التنظيم الإداري يعد من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في القانون الإداري والدستوري، ولا سيما في الدولة الحديثة، ولكي تنهض الدولة بمهامها بصورة تمكنها من إنجاز مخططاتها يتحقق ذلك عن طريق تنظيم جهازها الإداري بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية وبيان تركيبها ومهامها، وعن كيفية ممارسة هاته المهام تنهتج الدول في ذلك أحد الأسلوبين وقد تمزج بينهما وهما المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.

وأسلوب المركزية الإدارية هي أول النظم التي عرفتها الدول في الحكم والإدارة فهي تقوم على أساس التوحيد وعدم التجزءة أما إداريا فنعني بها توحيد النشاط الإداري وتجميعه وحصره في الهيئات الإدارية الموجودة في العاصمة، وأما أسلوب اللامركزية الإدارية يقوم على أساس تقسيم الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات إدارية مستقلة محلية، حيث تتمتع هاته الأخيرة بالإستقلال المالي والإداري و لرقابة وصائية من أجل ضمان وحدة الدولة.

وبهذا نجد الدول الحديثة في تنظيمها الإداري تعتمد على الأسلوبين معا، والجزائر كغيرها من الدول أنتهجت الأسلوبين معا في تنظيمها الإداري (المركزية واللامركزية الإدارية) وهذا ما نص عليه الدستور وجسدته مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالتنظيم الإداري، أين نجدها قد أبرزت مظاهر النظام المركزي والنظام اللامركزي. فماهو النظام المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية في الجزائر؟.